

آفاق الاقتصاد الإقليمي

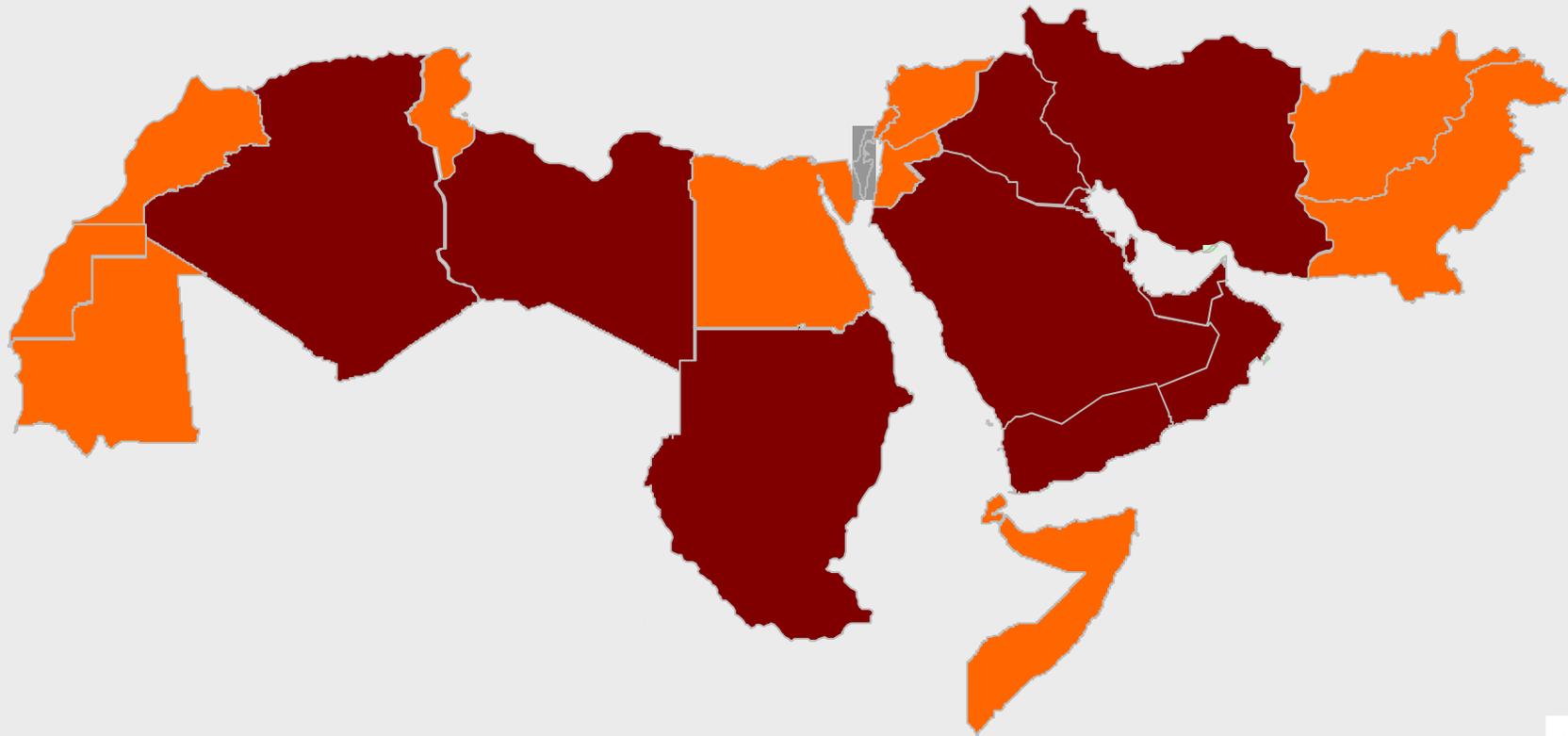
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

صندوق النقد الدولي

أكتوبر 2009



- البلدان المصدرة للنفط
- البلدان المستوردة للنفط



محتويات العرض

- آفاق الاقتصاد العالمي
- آفاق الاقتصاد الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)



آفاق الاقتصاد العالمي: أهم الرسائل

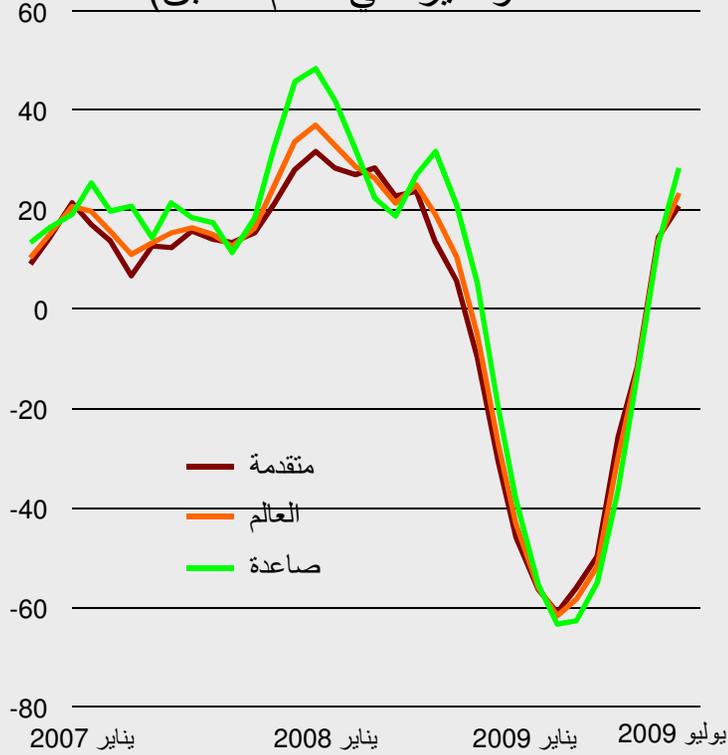
- الاقتصاد العالمي يبدأ في النمو مرة أخرى، ولكن التعافي سيكون بطيئاً. وهذا التعافي البطيء يستدعي استمرار الدعم على مستوى السياسات إلى أن يصبح التوسع راسخ الأركان.
- أوضاع الأسواق المالية تواصل التقدم ولكنها لا تزال ضيقة، وعودة النظام المالي العالمي إلى وضعه الطبيعي لا يزال بعيداً
- السياسة النقدية والمالية التوسعية سوف تواصل دعم التعافي الاقتصادي، ولكن لا بد من وضع استراتيجيات خروج موثوقة، لحماية استقرار الأسعار والاستقرار المالي وسلامة الأموال العامة.
- أهم العوامل التي تشكل التوقعات في الأجل المتوسط سوف تتطوي على إعادة التوازن بين بعدين أساسيين، هما أن يحل الطلب الخاص محل الطلب العام؛ وأن يرتفع الطلب في الاقتصادات التي تحقق فوائض خارجية ليعوض انكماش الطلب في الاقتصادات التي تسجل عجوزات خارجية.



الصادرات والصناعات التحويلية بدعم من حدوث تحول في دورة المخزون

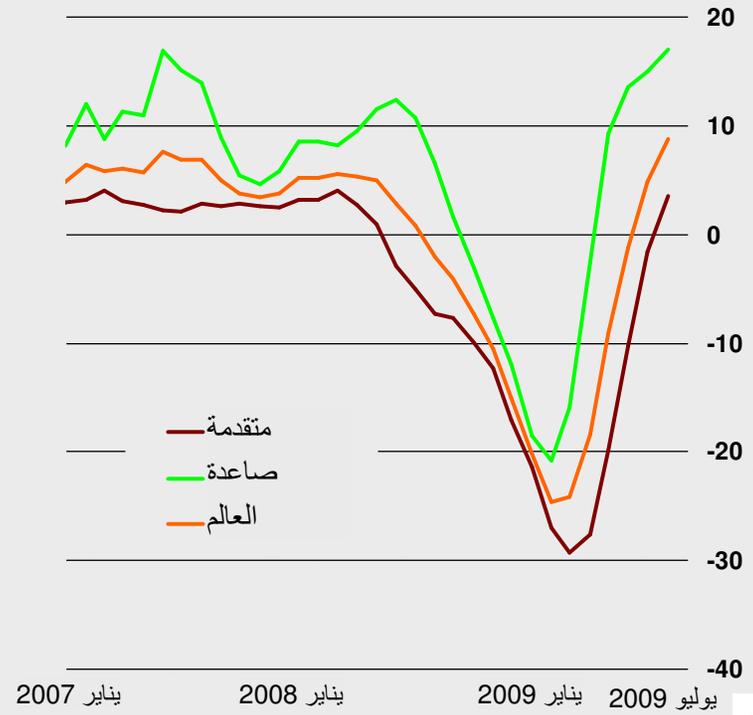
الصادرات السلعية

(التغير % على أساس سنوي مقارنة بين ربع السنة ونظيره في العام السابق)



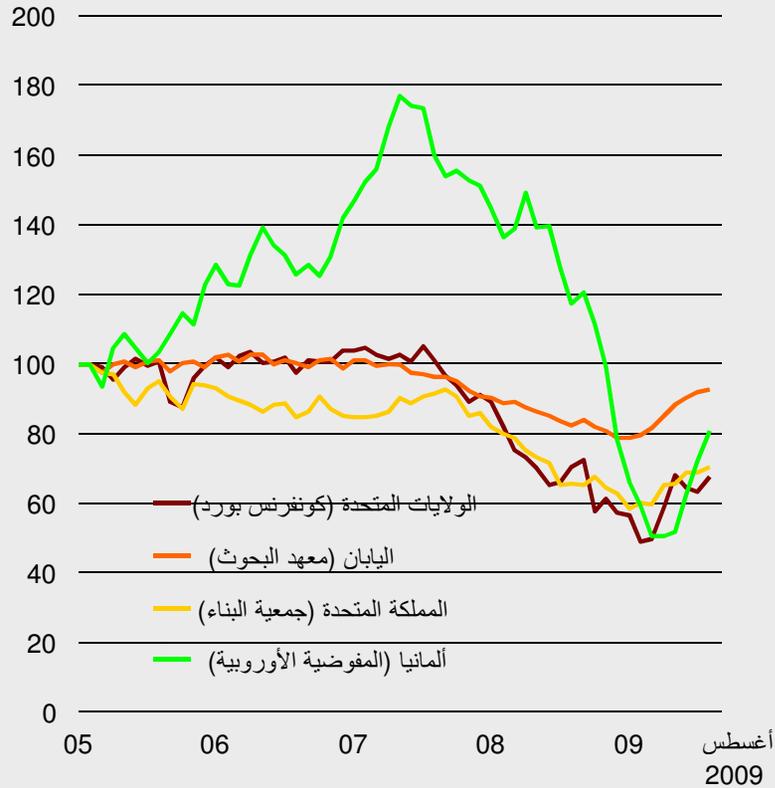
الإنتاج الصناعي

(التغير % على أساس سنوي مقارنة بين ربع السنة ونظيره في العام السابق)

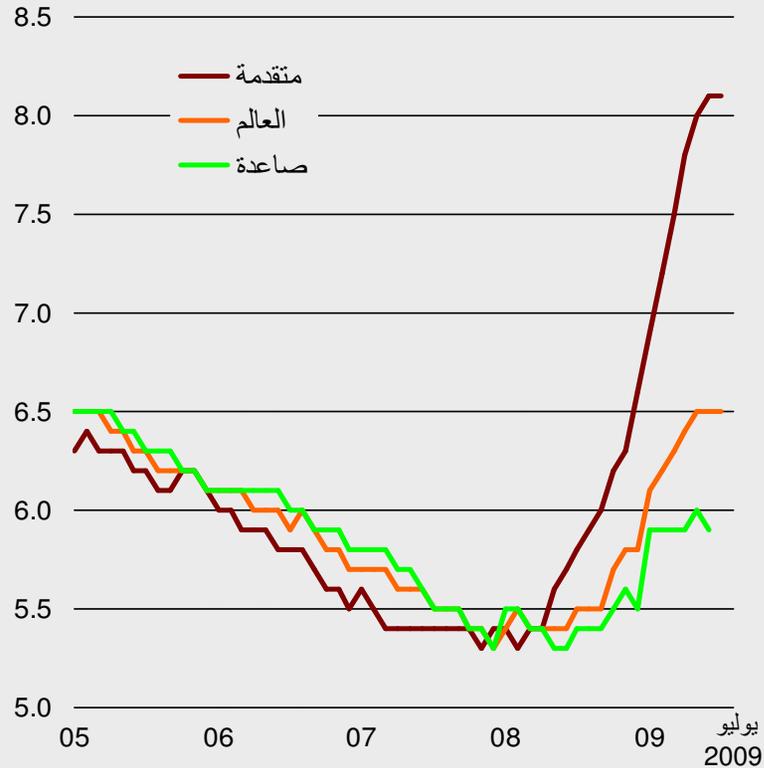


ثقة المستهلكين تتعافى ببطء، ولكن معدلات البطالة تواصل الارتفاع

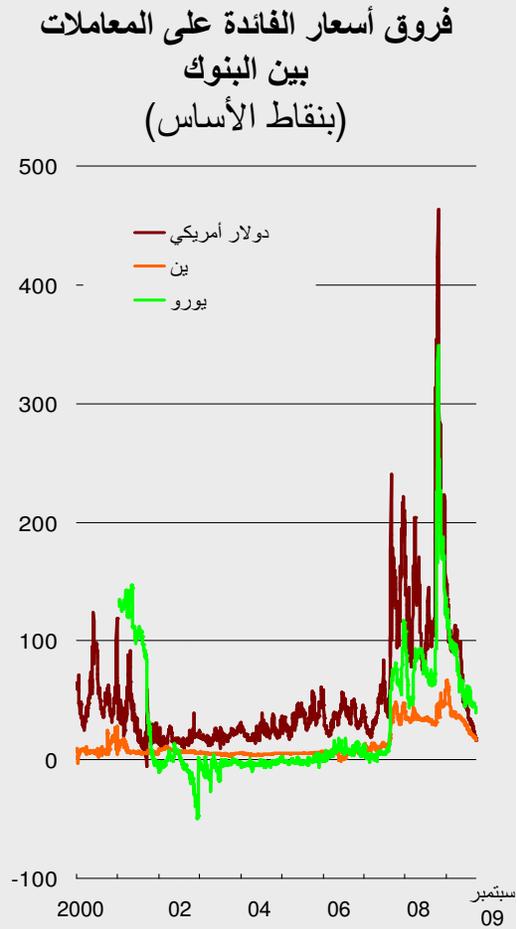
ثقة المستهلكين
(يناير 2005 = 100)



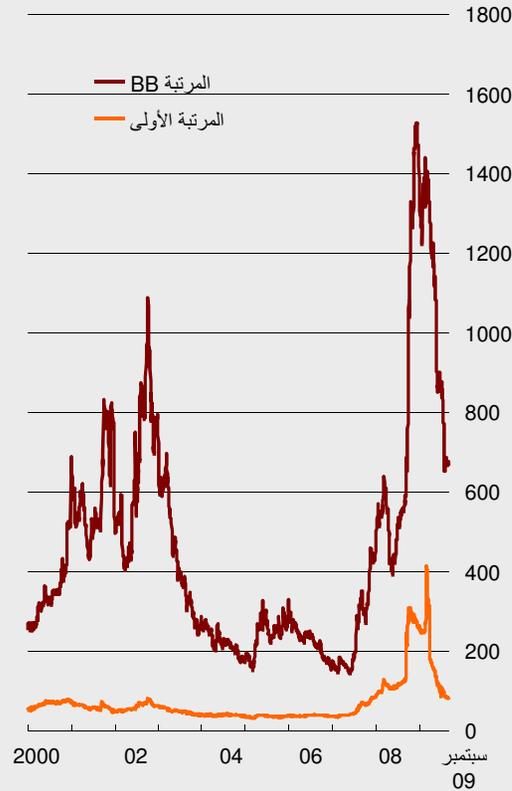
البطالة
(%؛ مرجح حسب قوى العمالة)



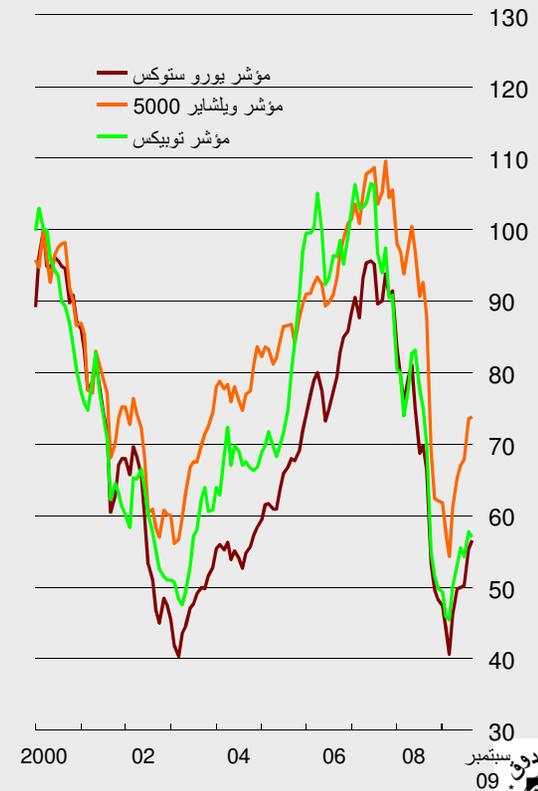
السياسات أبعدت شبح حدوث كساد كبير مرة أخرى، ولكن الأوضاع المالية لا تزال ضيقة



فروق أسعار الفائدة على سندات الشركات
(بنقاط الأساس؛ متوسطات أوروبا
والولايات المتحدة)



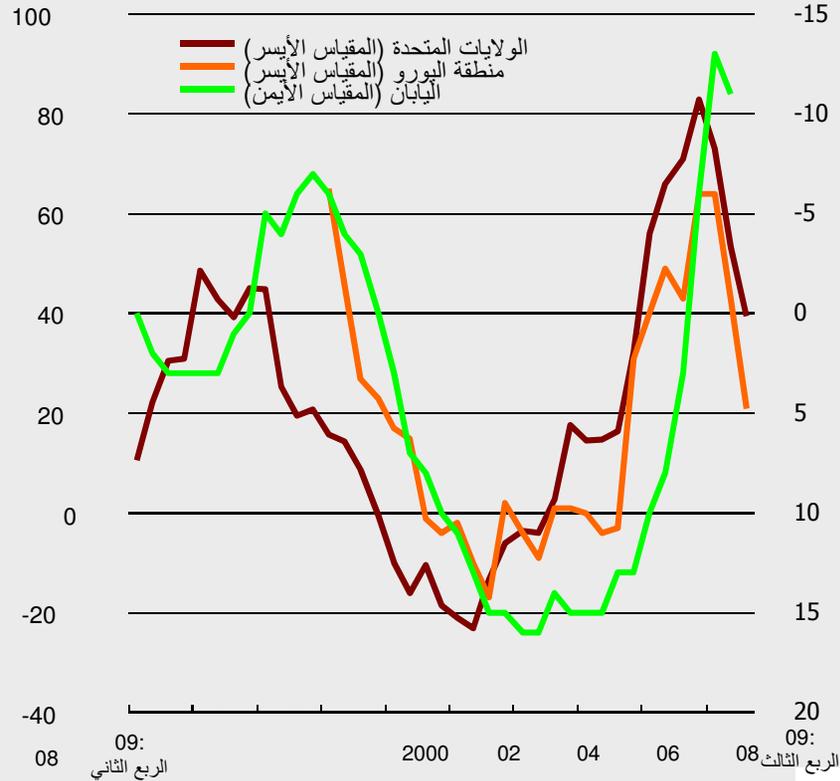
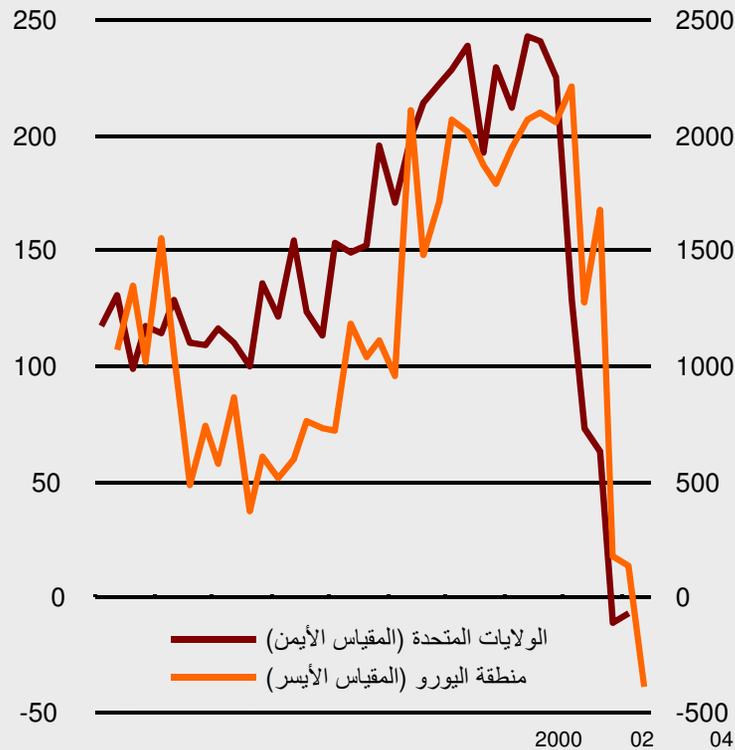
أسواق الأسهم
(مارس 200 = 100؛ بالعملة المحلية)



السياسة النقدية التوسعية تشكل عاملا أساسيا، ولكنها لن تحول دون وقوع ضائقة ائتمانية

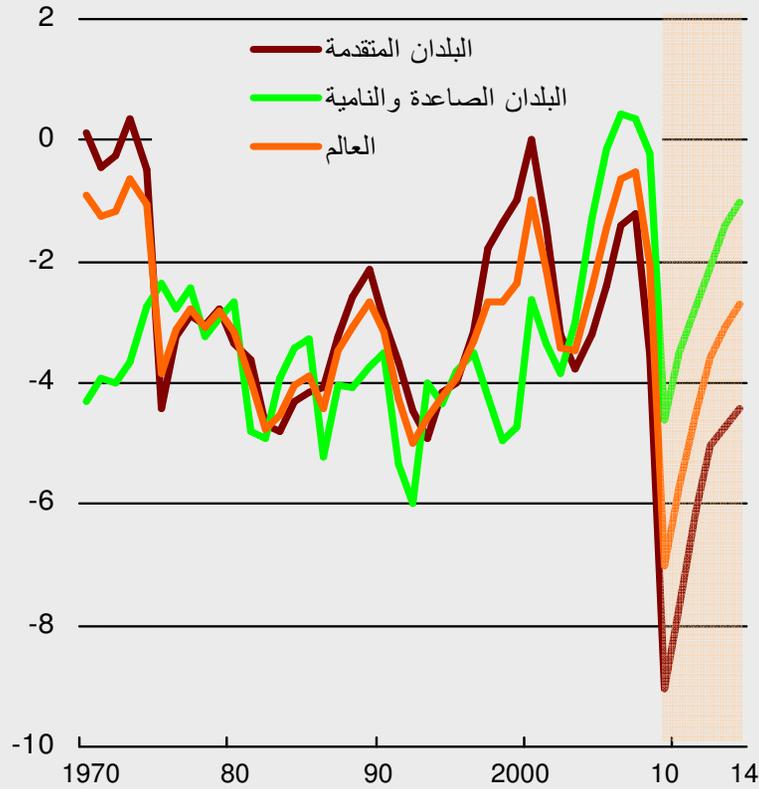
أوضاع الإقراض المصرفي

نمو الائتمان في القطاعات غير المالية الخاصة
(التغيرات على أساس ربع سنوي مقارن؛ بمليارات العملة المحلية)

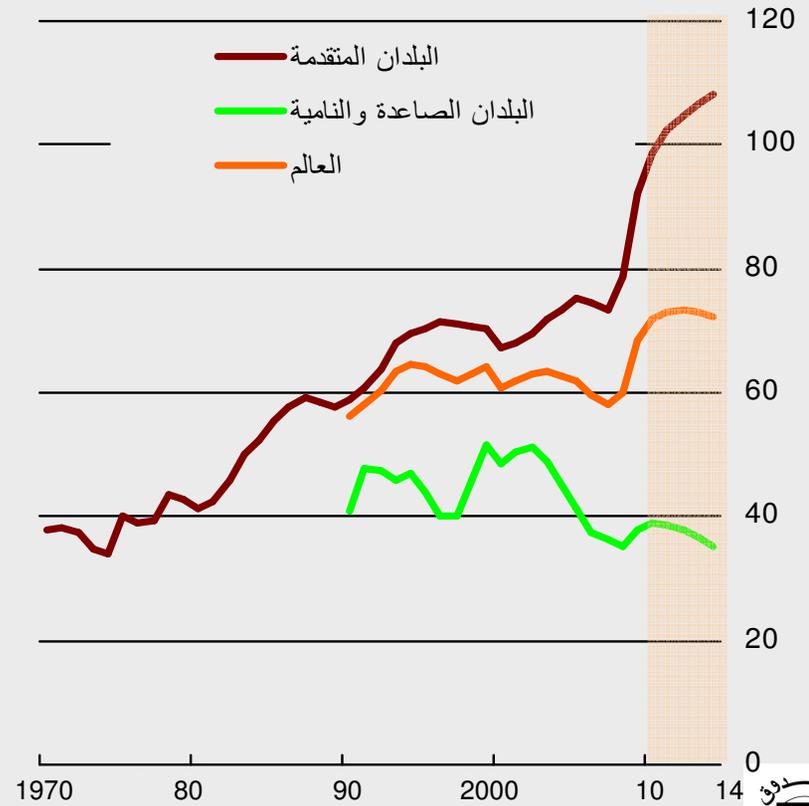


سياسة المالية العامة أيضا قامت بدور حيوي، ولكن الدعم من المالية العامة سينحسر

ميزان المالية العامة
(% من إجمالي الناتج المحلي)



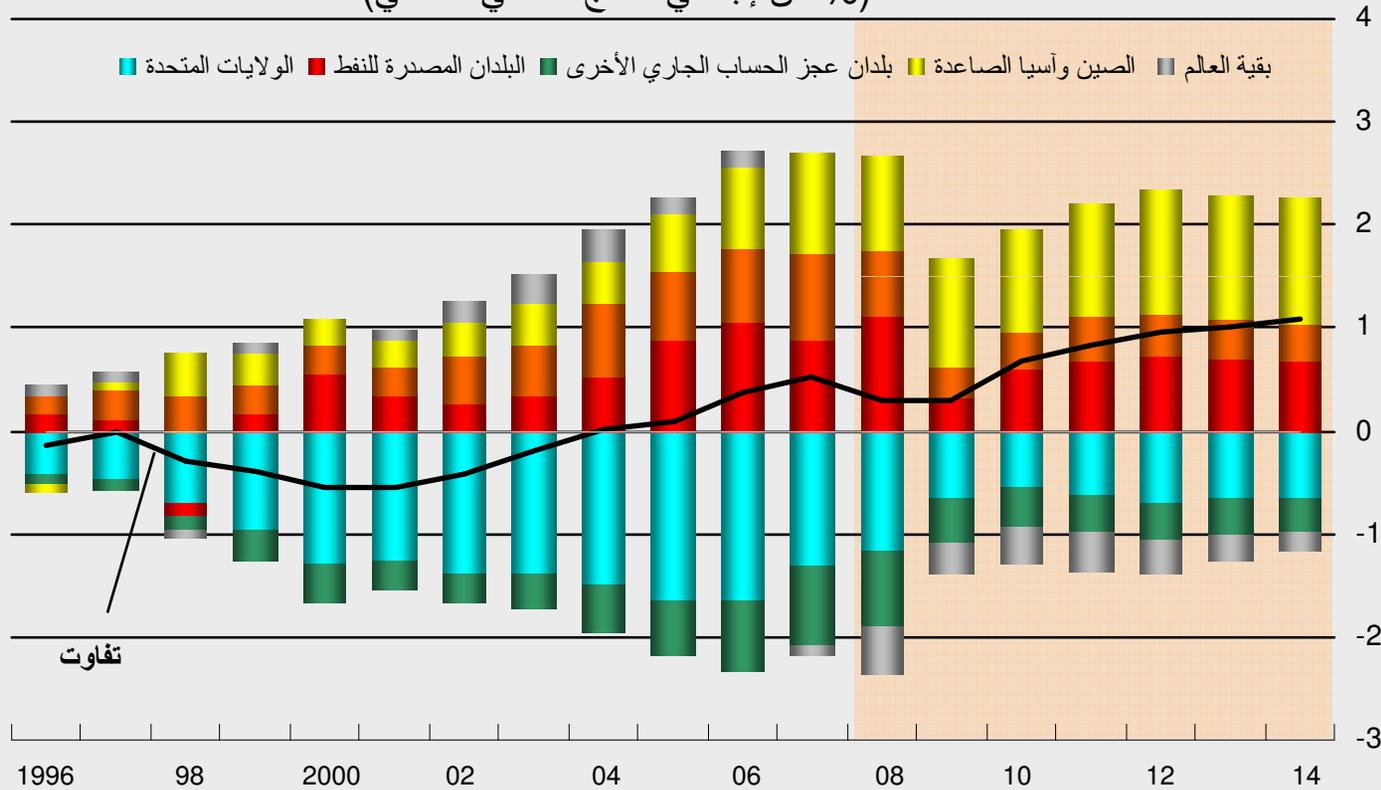
الدين العام
(% من إجمالي الناتج المحلي)



استعادة الطلب العالمي سوف تكون عملية مطولة، مما يعني تباطؤ النمو العالمي

الاختلالات العالمية¹

(% من إجمالي الناتج المحلي العالمي)

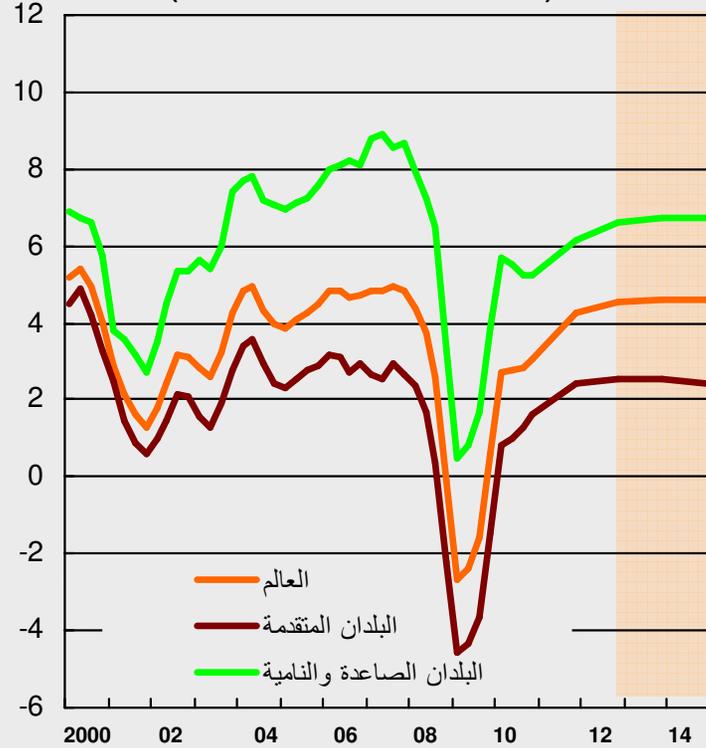


¹بلدان عجز الحساب الجاري الأخرى (OCADC): بلغاريا وكرواتيا والجمهورية التشيكية وإستونيا واليونان وهنغاريا وأيرلندا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا والبرتغال ورومانيا والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا وإسبانيا وتركيا والمملكة المتحدة



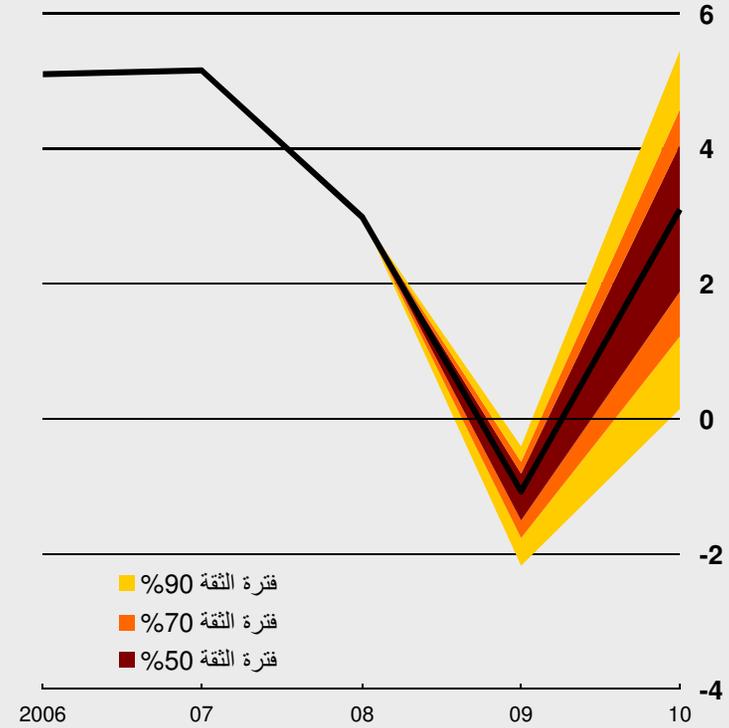
توقع انتعاش النمو العالمي في عام 2010، ولكن التعافي سيكون بطيئاً

نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي 1
(التغير % عن سنة سابقة)



1 بيانات ربع سنوية حتى نهاية 2010 وبيانات سنوية بعد ذلك

توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي
(التغير %)



أهم المخاطر، تركيز الاحتمالات المرجحة على الجانب السلبي

- سحب الدعم الحكومي قبل الأوان، مع ظهور قدرة التعافي على الاستمرار ذاتيا – إقبال الحكومة على تقديم الدعم من المالية العامة يبدو منخفضا.
- وقوع كارثة مالية جديدة، مشاكل جغرافية- سياسية/ارتفاع حاد ومفاجئ في أسعار النفط، أنفلونزا الخنازير: قدرة الاقتصاد على استيعاب صدمات جديدة تكون منخفضة للغاية.
- فقدان مصداقية سياسات المالية العامة أو انتشار التساؤلات حول مدى استقلالية البنوك المركزية.
- على الجانب الإيجابي: ربما أننا نقلل من شأن تأثير التراجع في مشاعر عدم اليقين/ الزيادة في الثقة.



آفاق الاقتصاد في بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
وأفغانستان وباكستان

◀ البلدان المصدرة للنفط

◀ البلدان المستوردة للنفط



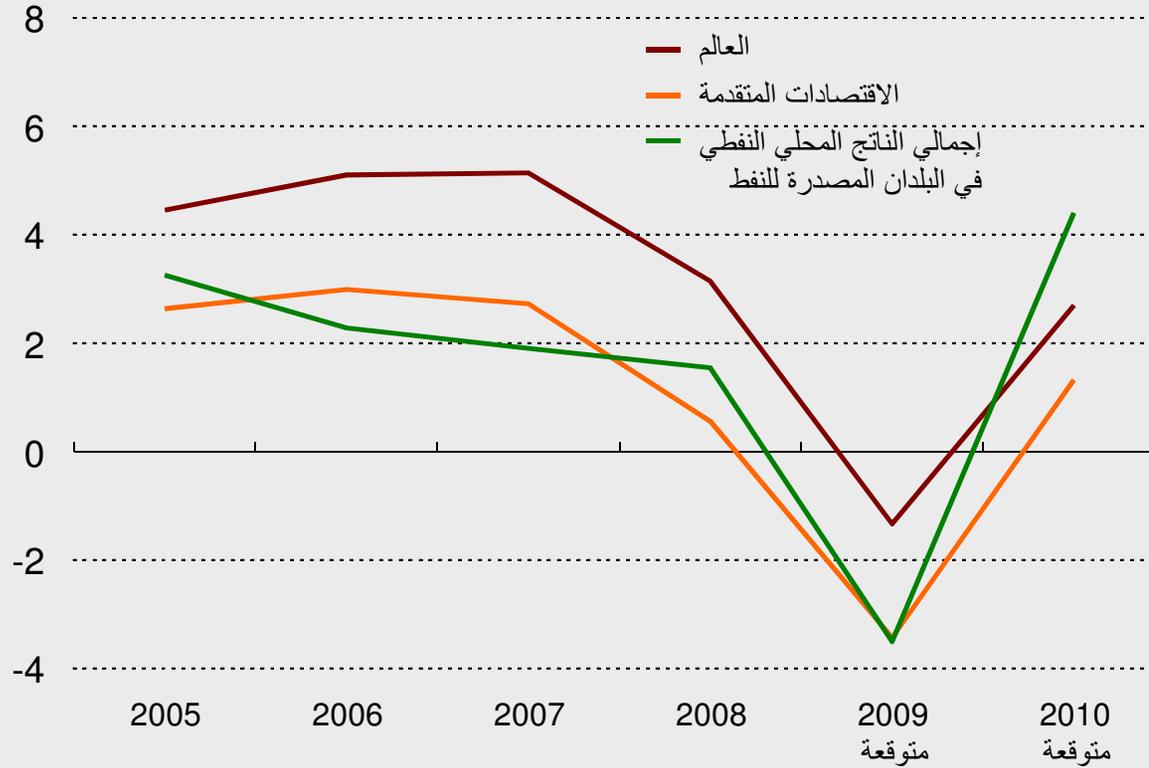
البلدان المصدرة للنفط: أهم الرسائل

- تضرر القطاع النفطي بشدة أثناء الأزمة
- تحركت السلطات بسرعة وحزم لمواجهة الأزمة.
- هناك دلائل مبكرة على التعافي، والتوقعات المستقبلية تدعو للتفاؤل.
- يتعين معالجة مواطن الضعف في القطاع المالي.



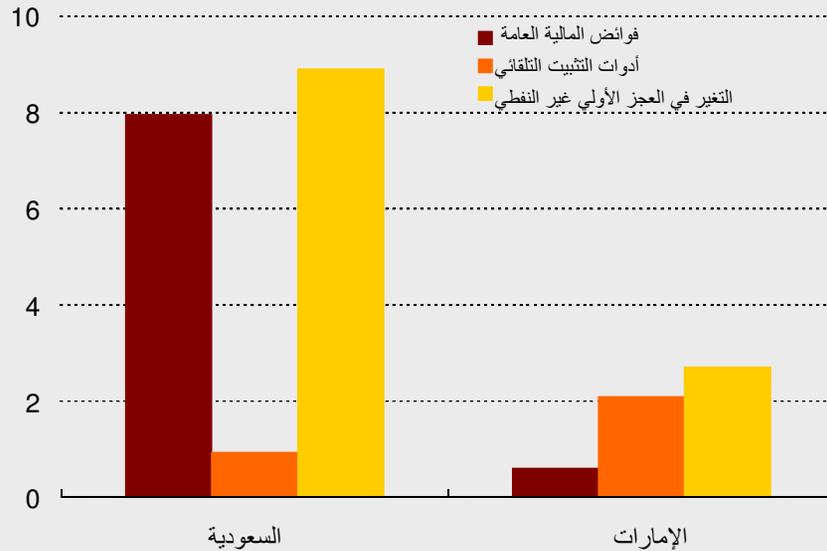
القطاع النفطي يتضرر من الأزمة العالمية

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التغير السنوي؛ %)



في المقابل، بدأ العمل بالسياسات المعاكسة لاتجاهات الدورة الاقتصادية، مما خفف من آثار الهبوط الاقتصادي على القطاع غير النفطي

التغير في عجز المالية العامة الأولى غير النفطي، 2009
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)

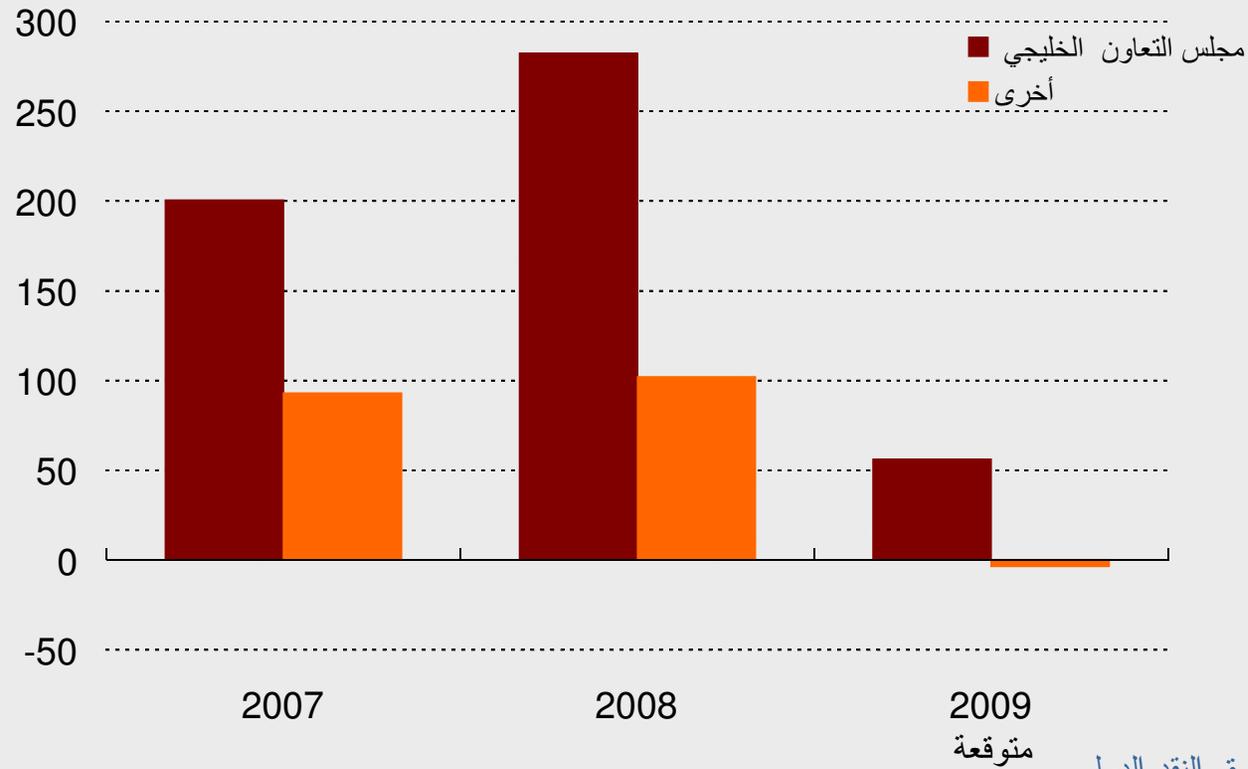


نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التغير السنوي، %)



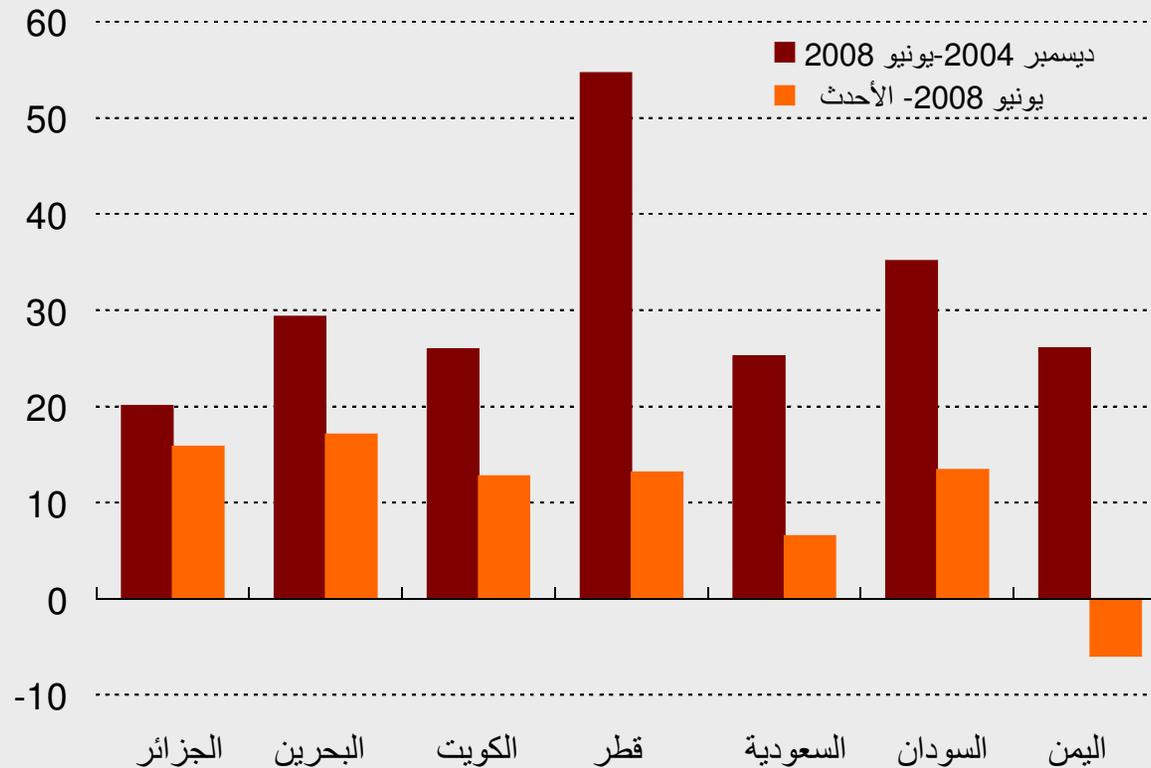
مع هبوط أسعار النفط وارتفاع الإنفاق الحكومي، انخفضت فوائض الحسابات الجارية انخفاضا حادا

ميزان الحساب الجاري
(بمليارات الدولارات الأمريكية)



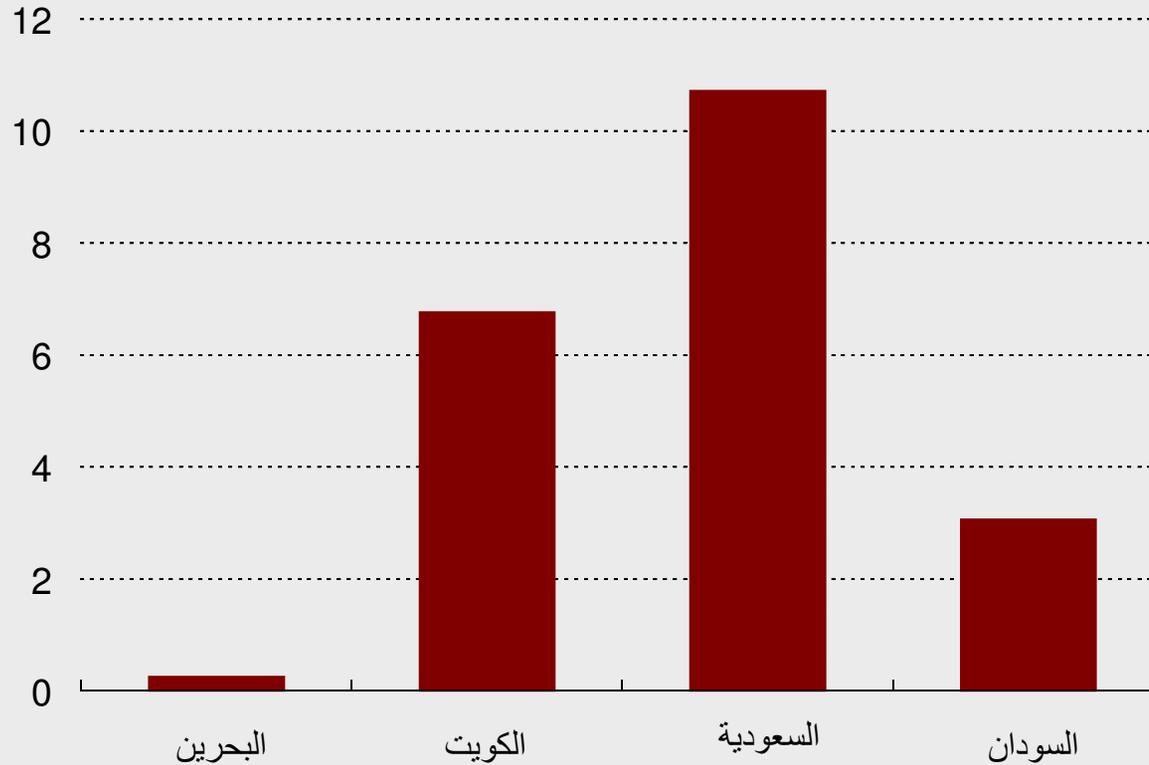
مشكلات السيولة والتمويل ألحقت الضرر أيضا بالقطاع المصرفي، مما أعاق قدرته على الإقراض

نمو الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص
(% على أساس سنوي مقارن)



السلطات أيضا تحركت بسرعة لتثبيت أوضاع القطاع المالي

صافي الائتمان المقدم من البنك المركزي إلى الجهاز المصرفي
(التغير كنسبة مئوية من القاعدة النقدية)

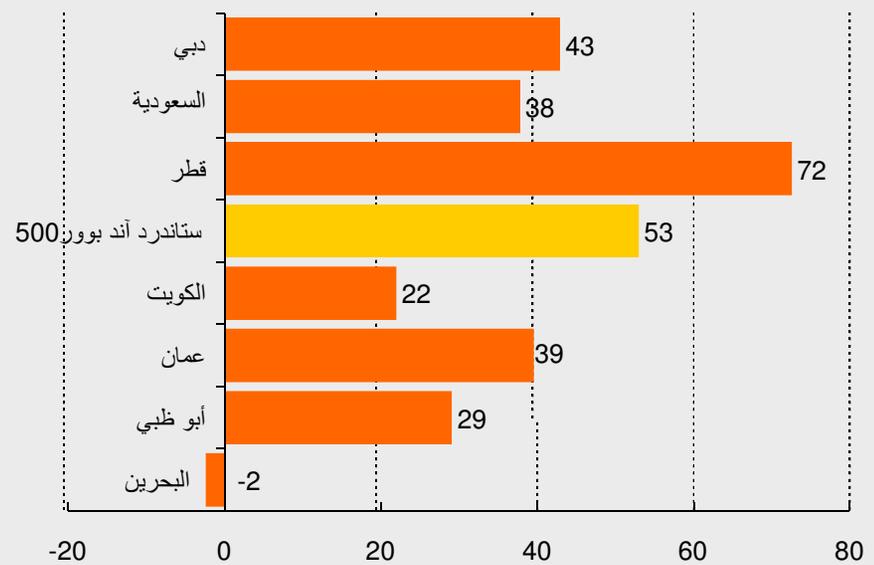
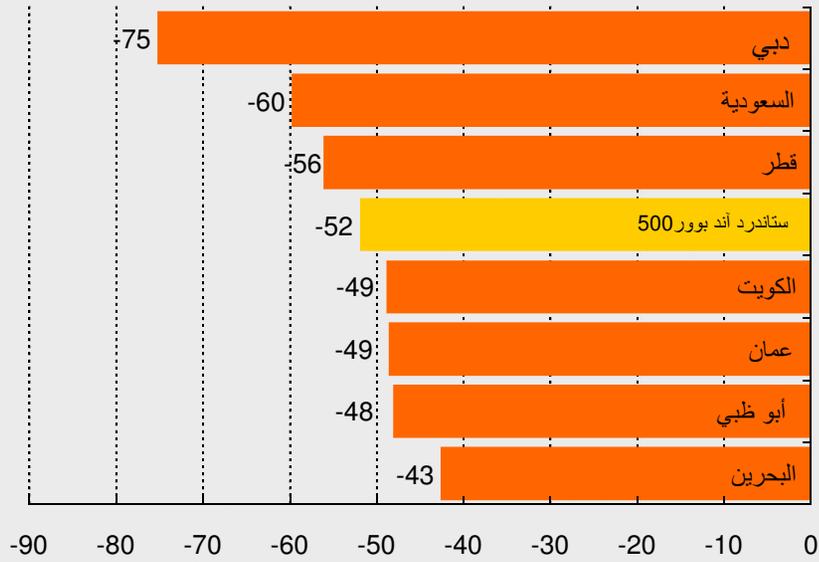


أسواق الأسهم المحلية تتعافى

نسبة التغير في مؤشرات أسواق الأسهم

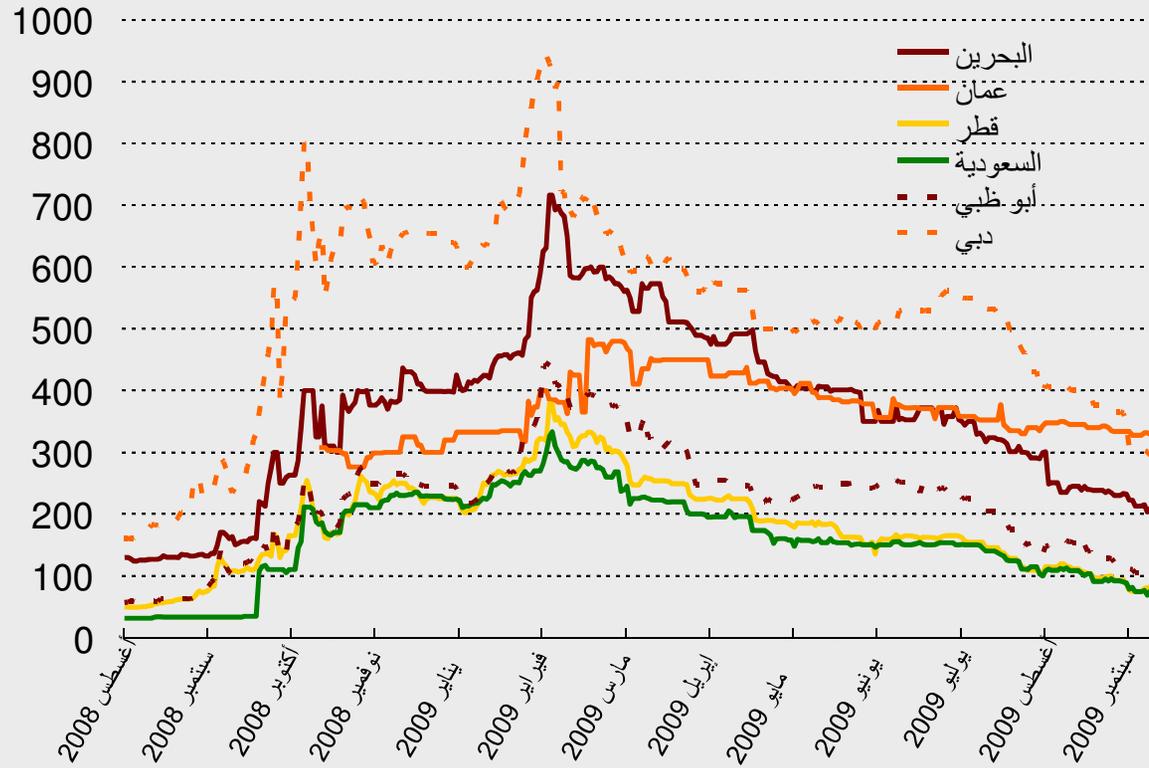
1 يناير 2008 – 3 مارس 2009

3 مارس 2009 – 21 سبتمبر 2009



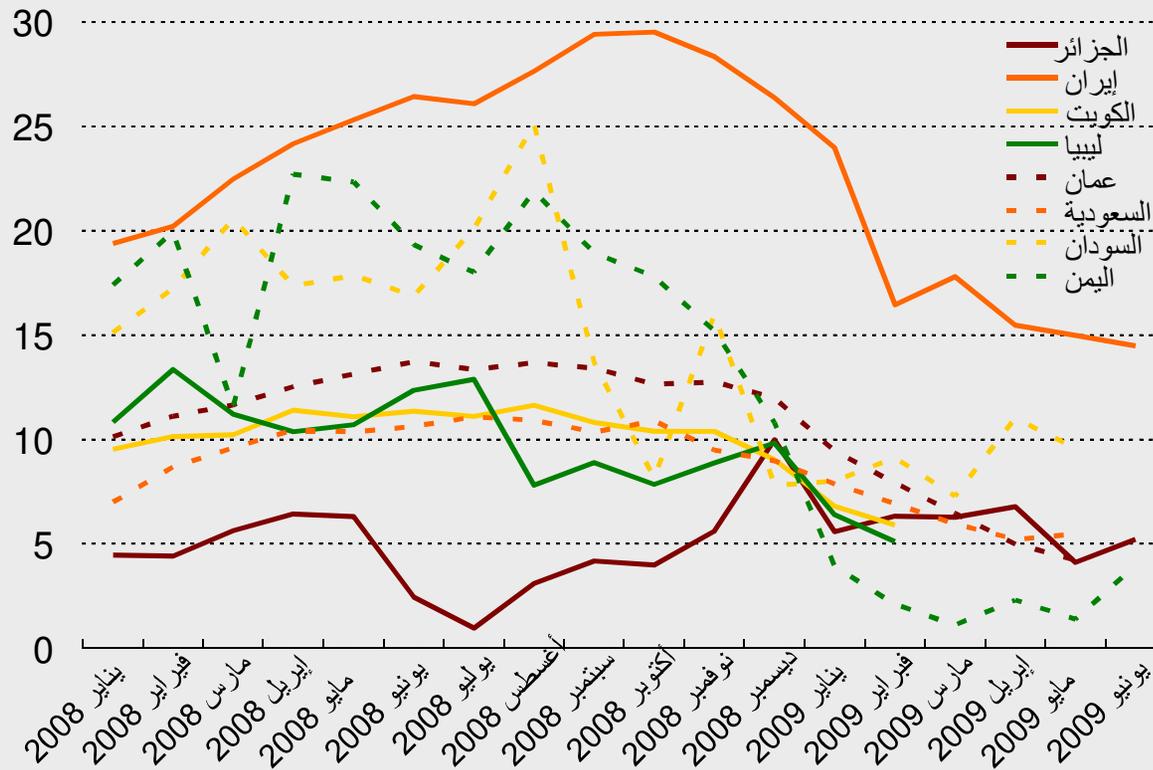
أوضاع التمويل الخارجي تتحسن

فروق أسعار الفائدة على مبادلات مخاطر الائتمان
(بنقاط الأساس)



رغم إعطاء دفعة للطلب المحلي، لا توجد دلائل على الضغوط التضخمية حتى الآن

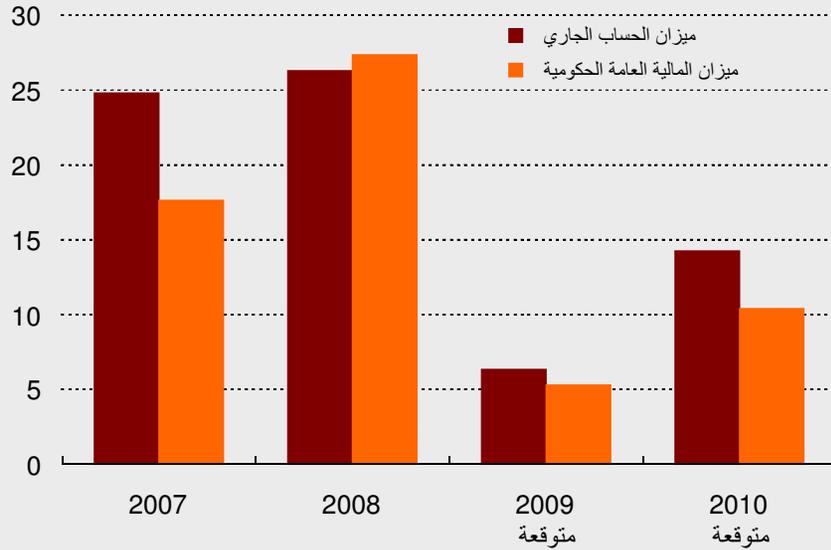
مؤشر أسعار المستهلكين
(التغير %؛ على أساس سنوي مقارن)



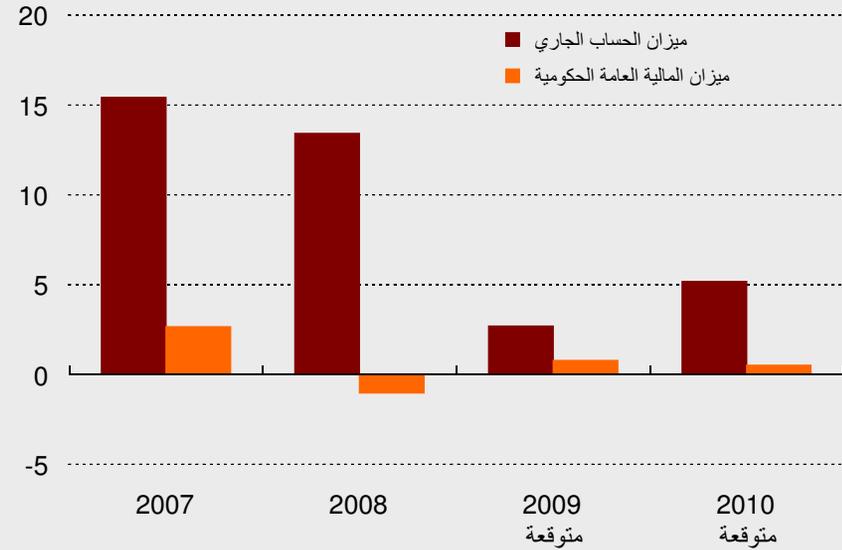
في المرحلة المقبلة، يفترض تحسن الميزان الخارجي وميزان المالية العامة: المجال متاح لمواصلة الإنفاق

ميزان الحساب الجاري وميزان المالية العامة
(% من إجمالي الناتج المحلي)

دول مجلس التعاون الخليجي



عدا دول مجلس التعاون الخليجي



أولويات السياسات

- الحفاظ على مستوى الإنفاق العام في البلدان التي تتوفر لديها الحيز المالي
- التوفيق المنظم لآثار هبوط أسعار الأصول على الميزانيات العمومية المالية/لقطاع الشركات
- تشجيع التطوير المالي واسع النطاق



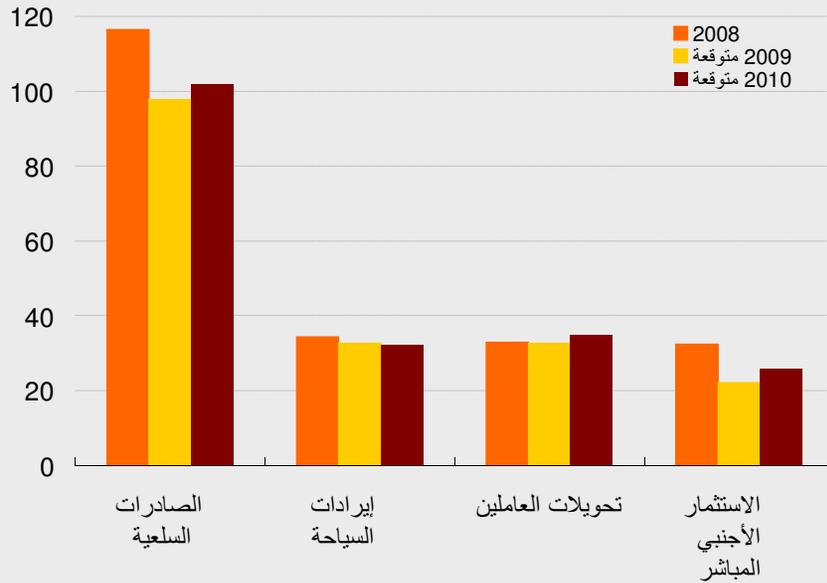
البلدان المستوردة للنفط: أهم الرسائل

- تأثير الأزمة المالية كان محدوداً، حيث تباطأ النمو قليلاً ليصل إلى 3.6% في 2009.
- ضعف الاندماج في الأسواق المالية العالمية والصناعات التحويلية أدى إلى احتواء التداعيات. وساعدت كذلك في هذا الأمر التحركات الاستباقية على مستوى السياسات والآثار الانتشارية الإيجابية من البلدان المصدرة للنفط في المنطقة.
- ولكن ضيق الحيز المالي وارتفاع أسعار العملات وتباطؤ الإيرادات الخارجية تشير إلى أن التعافي سيكون بطيئاً.
- ومع رسوخ أركان التعافي، سوف يتعين تحويل تركيز السياسات باتجاه تطوير القطاع الخاص.

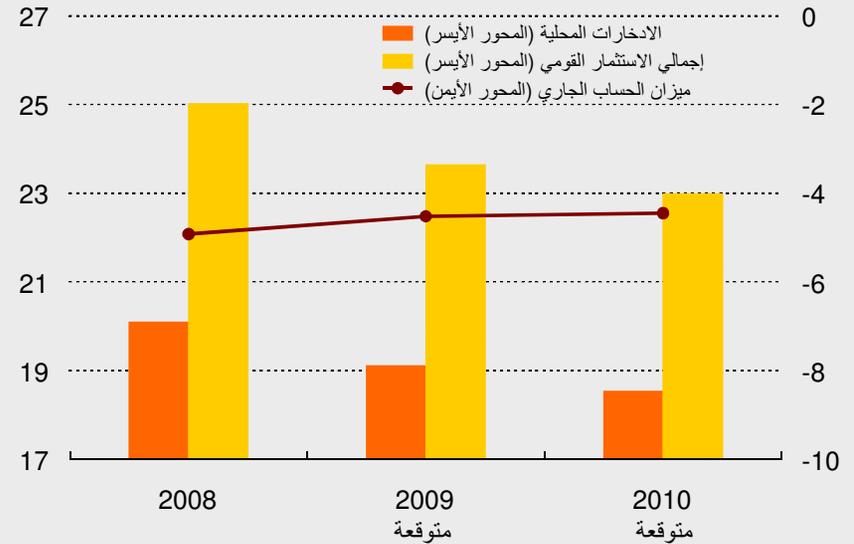


انخفاض الإيرادات الخارجية، ولكن هبوط الواردات كان أكبر

البلدان المستوردة للنفط في المنطقة:
الإيرادات الخارجية
(بمليارات الدولارات الأمريكية)



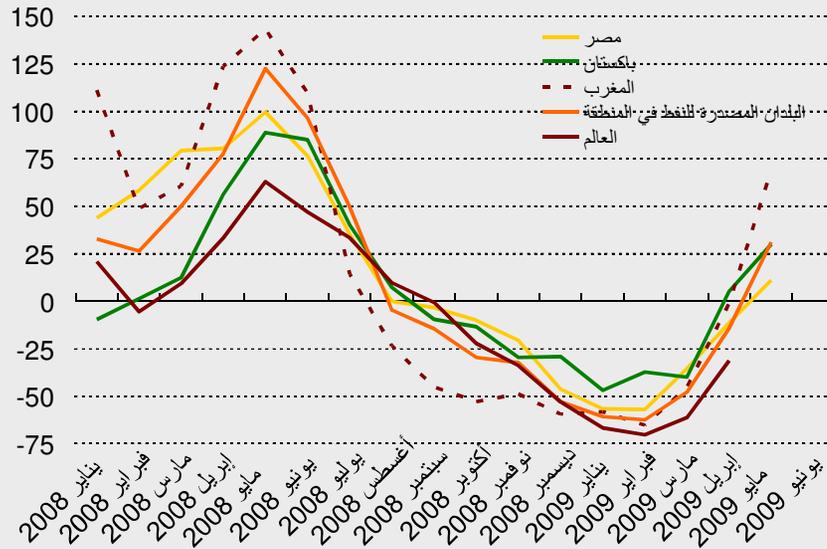
البلدان المستوردة للنفط في المنطقة:
رصيد الادخار والاستثمار
(% من إجمالي الناتج المحلي)



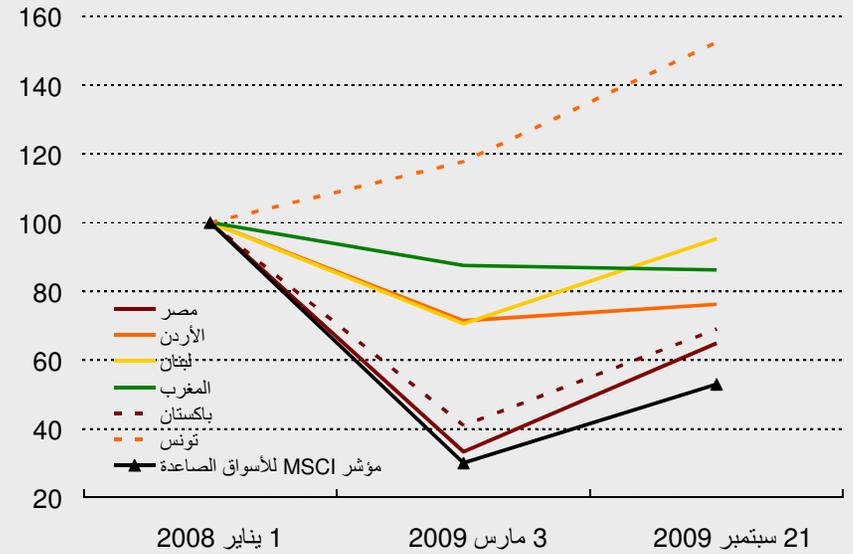
ملحوظة: باستثناء أفغانستان وجيبوتي. وإيرادات السياحة تستبعد منها باكستان.

المؤشرات الاقتصادية تتجه حالياً نحو الانتعاش ...

الصادرات السلعية
(التغير % على أساس سنوي مقارنة بين ربع السنة ونظيره في العام السابق)

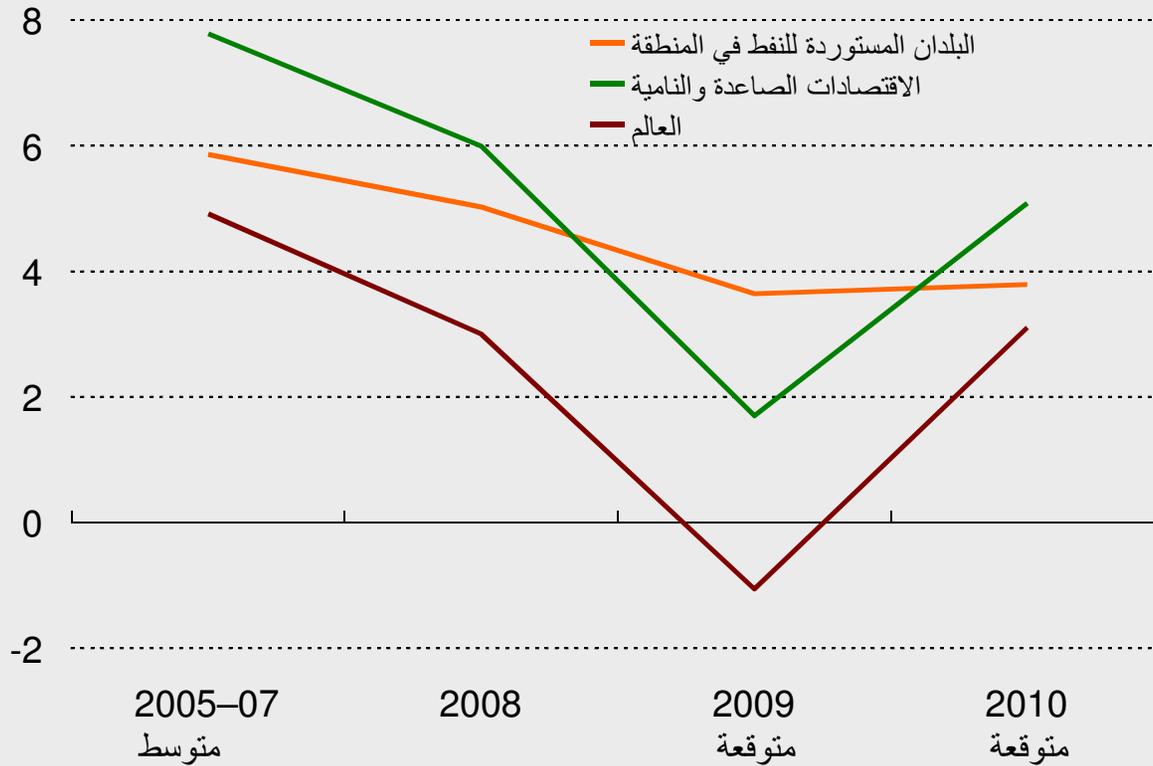


أداء أسواق الأسهم
(المؤشر، 1 يناير 2008 = 100)



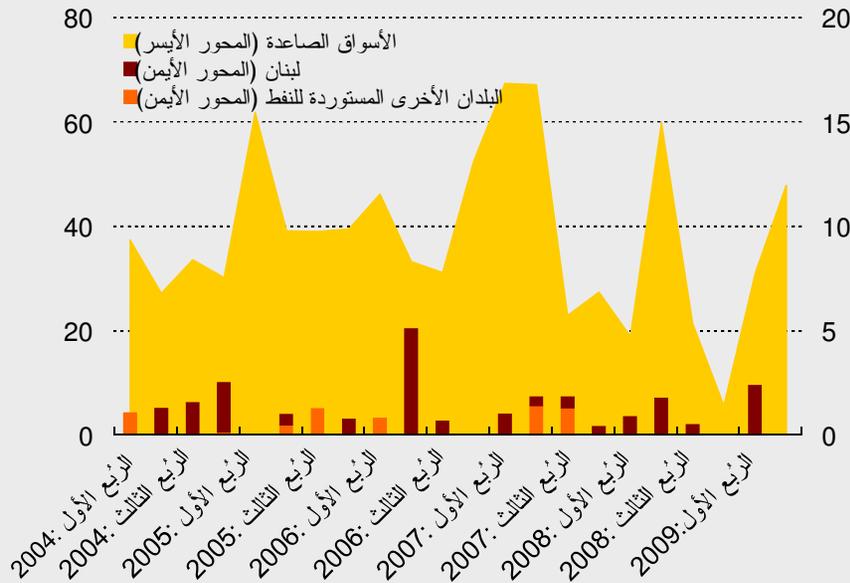
ولكن التغيرات في الناتج الكلي ستظل خافتة

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التغير % سنويا)

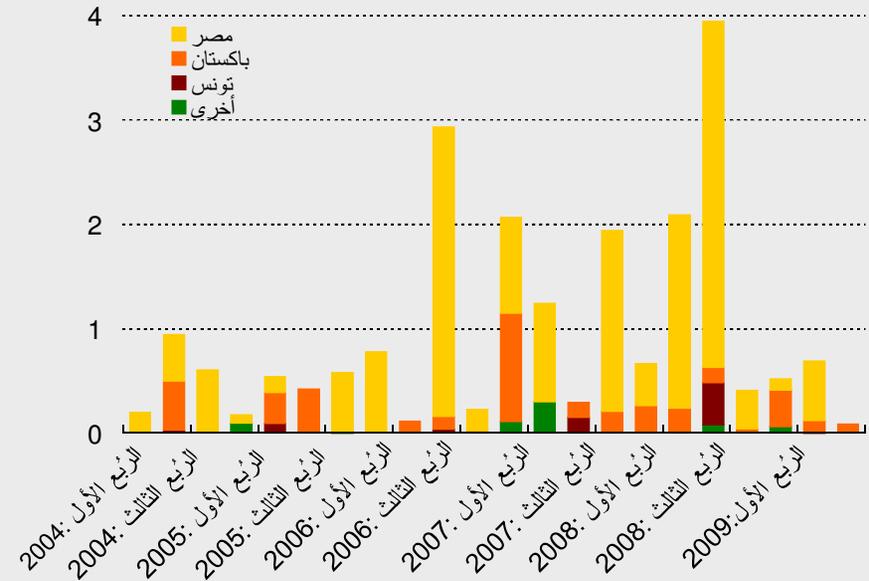


قلة الاعتماد على التدفقات الرأسمالية الدولية ...

إصدارات الأذون في الأسواق الصاعدة
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

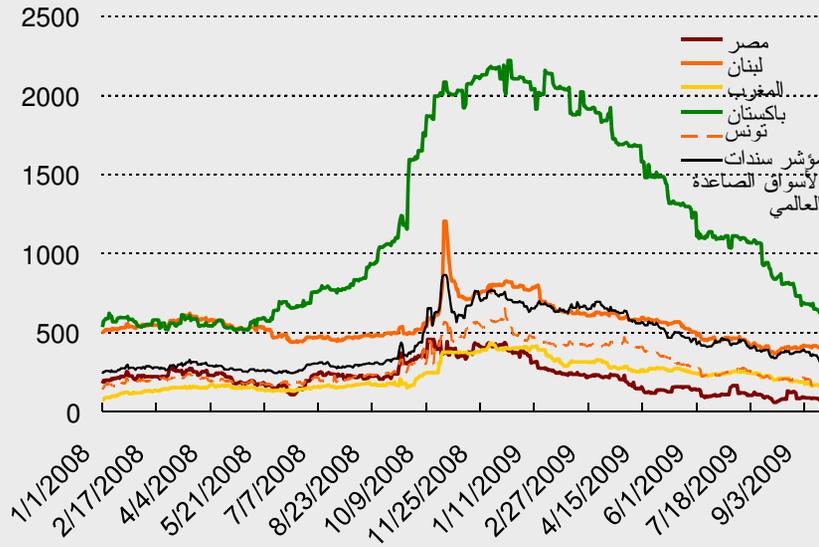


القروض العابرة للحدود
(بمليارات الدولارات الأمريكية)



... أدت إلى احتواء اضطرابات أسواق الائتمان المحلية

فروق العائد على السندات السيادية
(بنقاط الأساس)

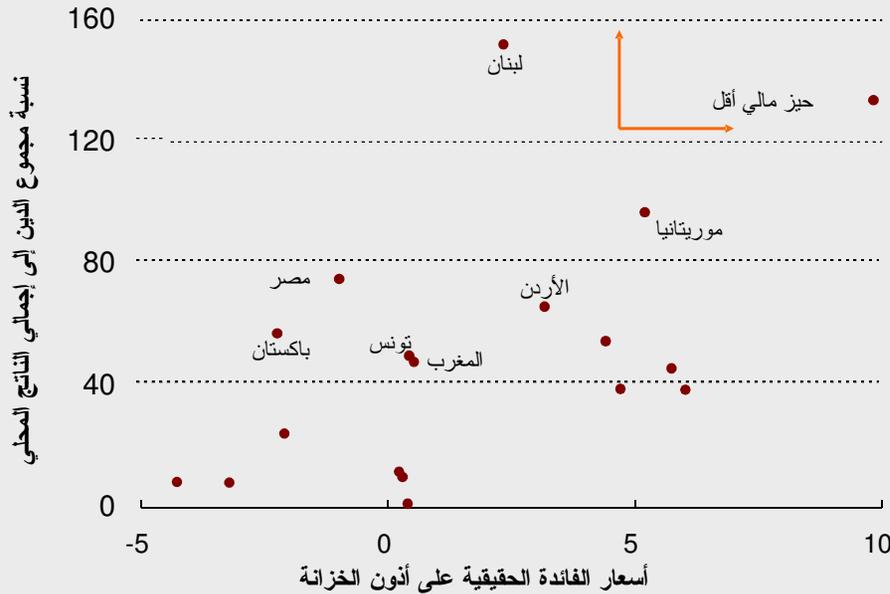


البلدان المستوردة للنفط: نمو الائتمان الخاص
(التغير السنوي %)

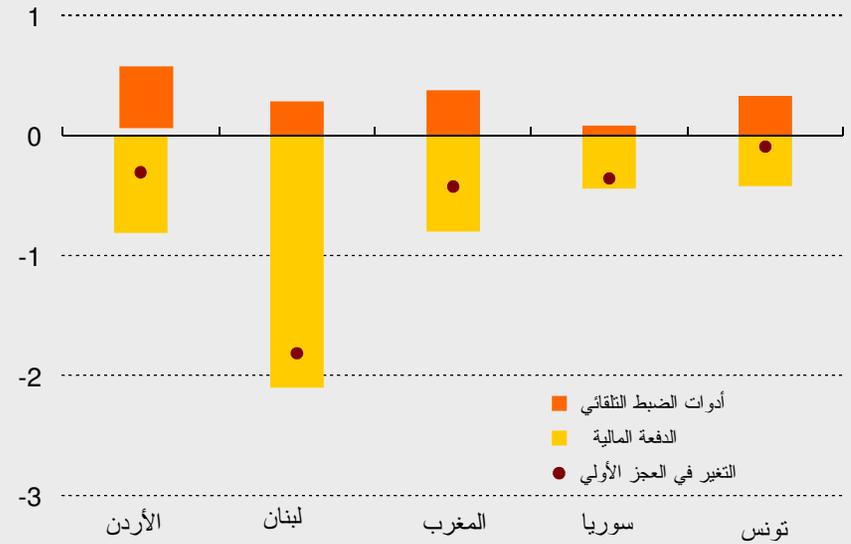


الحيز المالي المحدود يقيد التحركات على مستوى السياسات

أسعار الفائدة الحقيقية على أذون الخزنة
ونسبة مجموع الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي،
2009
(%)



التغير في عجز المالية
العامة الأولي غير النفطي، 2010
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)



ملحوظة: تستثنى البلدان التي تختلف فيها السنة المالية عن السنة التقويمية

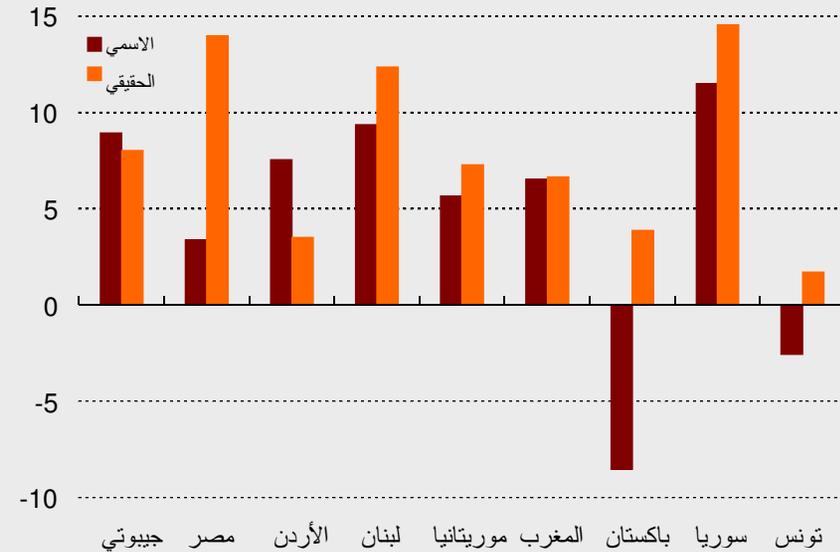


انحسر التضخم، ولكن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ارتفعت

البلدان المستوردة للنفط:
تضخم أسعار المستهلكين
(التغير السنوي %)

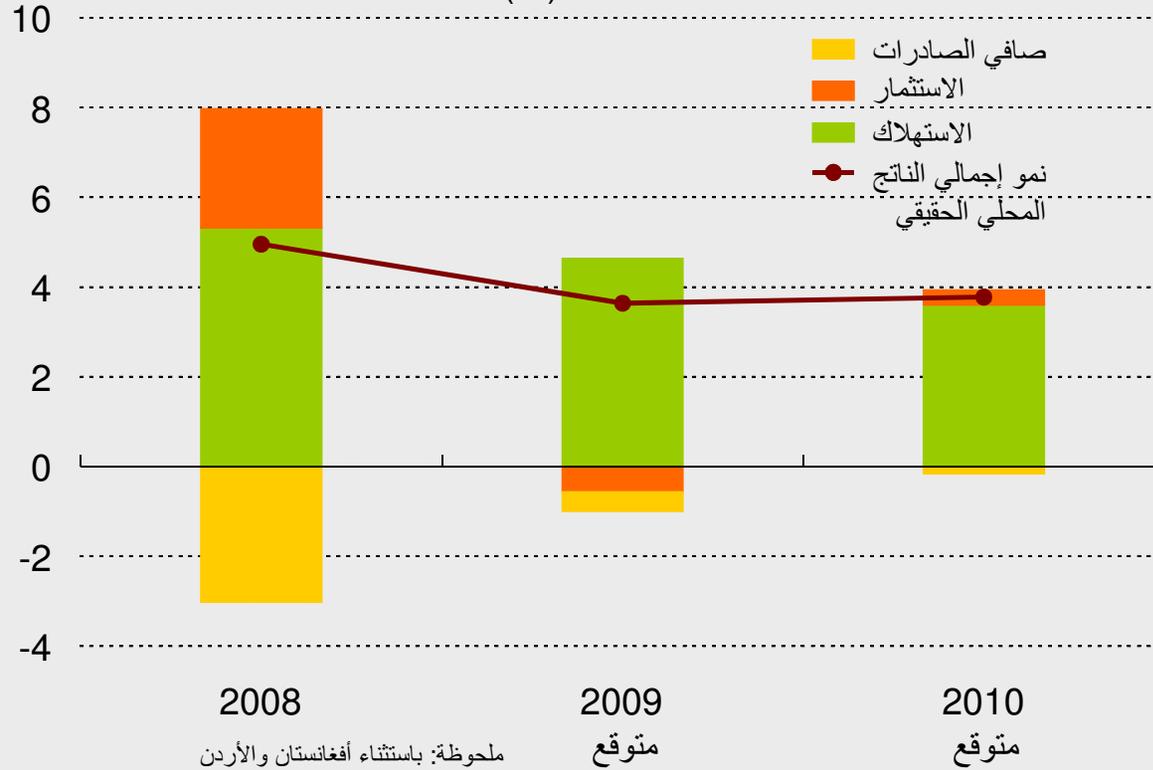


أسعار الصرف الفعلية
(التغير %، سنة حتى يوليو 2009)



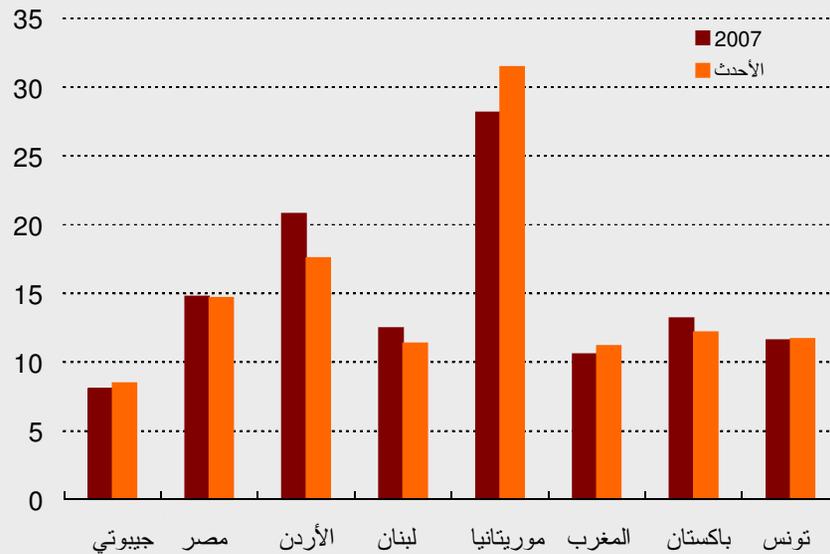
مع ضيق الميزانيات العامة وتعرض الصادرات للضغوط، فإن النمو يتوقف على الاستهلاك الخاص

البلدان المستوردة للنفط: المساهمة في نمو إجمالي الناتج المحلي (%)

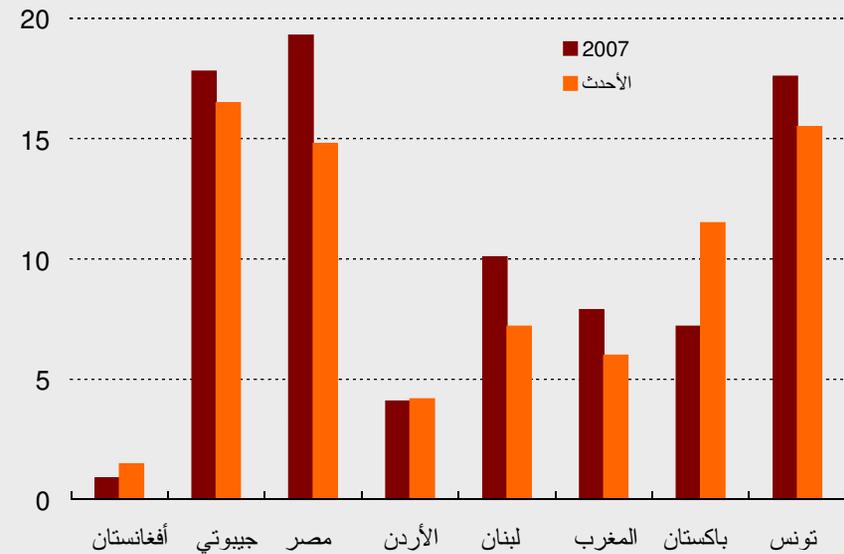


البنوك تتسم عموماً بمستويات جيدة من الرسالة ولكن مستوى القروض المتعثرة لا يزال مرتفعاً في بعض الحالات

نسبة كفاية رأس المال
(%)



نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض
(%)



المخاطر المحيطة بالتوقعات

نظراً لأن ...

- الطلب المحلي عاجز عن الانتعاش،
- والمجال محدود لمواصلة التنشيط على مستوى السياسات،

ستكون النتيجة

- تفاقم مشكلة البطالة
- زيادة الإضرار بالحوافز المصرفية



أولويات السياسة

- مع رسوخ أركان التعافي، سوف يتعين تحويل التركيز باتجاه زيادة طاقة البلدان الإنتاجية.
- معالجة مشكلة البطالة يتطلب خلق الأوضاع الأكثر دعماً لنشاط القطاع الخاص.
- انخفاض درجة الاندماج في الاقتصاد العالمي ينطوي على ضياع فرص تجاوز النتائج المحتملة.



يرجى زيارة موقع صندوق النقد الدولي الإلكتروني على شبكة الإنترنت

التقرير الكامل ونسخة من هذا العرض:

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2009/MCD/eng/mreo1009.htm>

ما هي وجهة نظرك؟

يمكنكم إبداء وجهة نظركم في مدونة الموضوعات

ذات الصلة على شبكة الإنترنت:

<http://blog-imfdirect.imf.org>

